الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

محددات النمو الاقتصادي في دول MENA

من اعداد الطلبة

بكوش أيوب عبد الرحيم

كريم طه خلف الله

تحت اشراف الأستاذة

أ. جلولي نسيمة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: جلولي محمد ..... رئيسا

الأستاذ: بومدين أمين ..... ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين خير من علمنا آداب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله حق قدره ومقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين.

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل اما بعد:

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور جلولي نسيمة اطال الله في عمرها وأصلح عملها على قبولها الاشراف على هذا العمل، وندين لها بالفضل بعد الله عز وجل على ما منحتنا إياه من وقت ومساعدتها وتوجيهاتها التي لا تقدر بثمن كما نحيي فيها روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاها الله عنا خيرا للخروج بالموضوع على أحسن صورة ممكنة.

كما نتوجه بالشكر الى اساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل. كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية. والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم أنجزنا هذا العمل.

وأخيرا أشكر جميع من ساعدني وساندني لإنجاز هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

إهداء

إلى سيدنا وحبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا
إلى مقام الغاليتين أطال الله في عمرهما وأعانهما على طاعته
أمهاتنا الحنونات
اللاتي ملأن قلوبنا بالمحبة
إلى آبائنا الذين لم يبخلوا علينا بشيء
نقول لهم: أنتم وهبتمونا الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة
الى روح أجدادنا الطاهرة تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جنته
إلى من رافقنا في مشوار حياتنا ودراستنا
الى من لهم الفضل علينا اخواني واخواتي
الى الأصدقاء والأقرباء ... الى الزملاء والأحباء...
ثم إلى كل من علمنا حرفا أصبح سنا بريقه يضيء الطريق أمامنا
الى الأستاذة جلولي نسيمة
وإلى كل من تفضل علينا بجزء من اهتمامه وتفكيره
إليكم جميعا نهدي مجهودنا المتواضع.

الدارسون: أيوب / طه

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحديد محددات النمو الاقتصادي بدول شمال افريقيا و الشرق الأوسط خلال الفترة 2000– 2018 ، باستعمال تحليل الانحدار لبيانات البانل و باستعمال منهجية كل من GLS و PCSE ، أظهرت نتائج منهجية GLS أن الصادرات، الانفاق الحكومي و الاستثمار المحلي لهم تأثير ايجابي و معنوي عند مستوى معنوية 1 %، بينما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سلبي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10 % . نفس النتائج تم تأكيدها باستخدام منهجية PCSE عدا معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث وجد أثره معنوي إحصائيا عند مستوى 1 %

الكلمات المفتاحية: محددات النمو الاقتصادي، دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط، تحليل الانحدار لبيانات البانل

Abstract :

The study aims to investigate the determinants of economic growth in MENA countries over the period 2000-2018 , by using panel regression analysis with robust approachs namely generalized least squares (GLS) and panel corrected standard errors (PCSE) , the results of GLS show that the exports , government spending and domestic investment have a postive and significant effect at 1% level of significance on economic growth, while, the findings indicate that the foreign investment has a negative and siginificant effect at 10% level of significance on econmic growth. The same results confirmed by PCSE approach except for the effect of FDI which were found to be significant at 1 % level of significance.

Keywords : determinants of economic growth , MENA countries , panel regression analysis

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	تشكرات	
	إهداء	
	فهرس المحتويات	
	قائمة الجداول والأشكال البيانية	
	المقدمة العامة	
*	**الفصل الأول: الأدبيات النظرية**	
	تمهيد	5
-1/*	**النمو الاقتصادي**	**6**
	مفاهيم عامة	7-6
-2/*	**نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**	**8**
1-2/*	**نماذج النمو الكلاسيكية**	**8**
1-1-2/*	نموذج آدم سميث	9-8
2-1-2/*	نموذج ديفيد ريكاردو	10-9
3-1-2/*	نموذج مالتوس	10
2-2/*	**نماذج النمو الكينزية**	**11**
1-2-2/*	نموذج هارود (1939)	13-11
2-2-2/*	نموذج دومار (1946)	15-13
3-2/*	**نماذج النمو النيوكلاسيكية (الخارجية)**	**15**
1-3-2/*	نموذج روبرت صولو (1956)	17-15
2-3-2/*	نموذج شومبيتر	18-17
4-2/*	**نماج النمو النيوكلاسيكية (الداخلية)**	**18**
1-4-2/*	نموذج رومر (1986)	20-18
2-4-2/*	نموذج لوكاس (1988)	21-20
-3/*	**محددات النمو الاقتصادي**	**22**
1-3/*	المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي	23 -22

*2-3/	المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي	23
*1-2-3/	المحددات الكيفية (المؤسساتية) للنمو الاقتصادي	23
*1-1-2-3/	الفرع الأول: المحددات الكيفية الداخلية	24-23
*2-1-2-3/	الفرع الثاني: المحددات الكيفية الخارجية	25-24
*2-2-3/	المحددات الكمية (الاقتصادية) للنمو الاقتصادي	25
*1-2-2-3/	الفرع الأول: المحددات الكمية الداخلية	26-25
*2-2-2-3/	الفرع الثاني: المحددات الكمية الخارجية	28-26
*	**خلاصة الفصل الأول**	**29**
-	**الفصل الثاني: فصل تطبيقي**	
	تمهيد	31
-/1	الدراسات السابقة	33-31
-/2	دراسة قياسية	33
-/1-2	مصادر جمع البيانات	34-33
-/2-2	وصف المتغيرات	36-34
-/3-2	دراسة الارتباط مابين المتغيرات	37-36
-/4-2	صياغة النموذج القياسي	37
-/3	عرض نتائج الدراسة (بيانات البانل)	38
-/1-3	تقدير معلمات النموذج(PRM FEM REM)	41-38
-/2-3	الاختبار والمفاضلة بين النماذج	44-42
-/3-3	إعادة تقدير النموذج	46-44
-	**خلاصة الفصل الثاني**	47
	الخاتمة العامة	50-49
	قائمة المراجع	

قائمة الجداول والنماذج

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم01	البيانات ومصادرالدراسة	34
نموذج رقم 01	وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة	35
نموذج رقم 02	مصفوفة الارتباط	37
نموذج رقم 03	نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع	38
نموذج رقم 04	نتائج تقدير نموذج الاثار الثابتة	40
نموذج رقم05	نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية	41
نموذج رقم06	نتائج اختبار WALD	42
نموذج رقم07	نتائج اختبار LM	42
نموذج رقم08	نتائج اختبار HAUSMAN	43
نموذج رقم09	نتائج اختبار Modifie Wald	44
نموذج رقم10	نتائج اختبار PESARAN	44
نموذج رقم11	نتائج تقدير منهجبة PCSE	45
نموذج رقم12	نتائج تقدير منهجية GLS	46

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

النمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي لأي اقتصاد كان، فهو يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدله نظرا لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

تسعى الدول خاصة الدول المتقدمة إلى تحقيق تقدما في مجال التنمية من خلال سعيها إلى تجسيد أهداف التنمية المستدامة، ومن البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي في قياس رقي و تقدم الدول والهدف الرئيسي الذي تسعى خلفه الحكومات، وتتطلع إلي الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها.

وعلى غرار باقي الدول تسعى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط لأجل تحقيق نمو مستدام باتباع سياسات قصيرة الأمد مثل زيادة الدعم والأجور من أجل تحفيف المشقة على المواطن العادي،

وعلى الرغم أن هذه السياسات تعمل على التخفيف من حدة المشكلة في المدى القصير، إلا أن سياسة النمو الشامل تتطلب أن تتصف بالاستدامة لرفع مستوى المعيشة للمجتمع وللأجيال القادمة.

الأمر الذي يدفعنا الى صياغة الإشكالية التالية: **ماهي العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؟**

- **فرضيات الدراسة:**
  - ✓ يتأثر النمو الاقتصادي بجملة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي من شأنها خفض أو رفع من معدله.
  - ✓ من أهم محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو الصادرات.
- **أسباب اختيار الموضوع:**
  - ✓ زيادة المعارف حول النمو الاقتصادي وأهم أسبابه ومصادره.
  - ✓ الوقوف غلى أهم العوامل التي تحدد لنا النمو الاقتصادي في الجزائر.
  - ✓ توافق الموضوع مع التخصص.
- **أهمية الموضوع:**

تهتم هذه الدراسة بتحليل العوامل التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي لدى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبار أن النمو الاقتصادي يعد من أهم محددات التنمية المستدامة من جهة، والنمو الاقتصادي المستدام يساهم في تحقيق باقي محددات التنمية المستدامة من جهة أخرى، لذلك تحاول هذه الدراسة إيجاد تلك القنوات التي تزيد من النمو أو تلك التي تحد من النمو بالدول قيد الدراسة.

- **أهداف الموضوع:**

تهدف هذه الدراسة إلي الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي، واستخلصت لنا أهم محددات النمو الاقتصادي بمختلف الدول.

- **هيكل البحث:**

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- ✓ **فصل نظري:** حاولنا من خلال هذا الفصل التركيز على الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي، حيث تضمن هذا الباب 3 مباحث:

1- مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي.

2- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

3- أهم محددات النمو الاقتصادي.

- ✓ **فصل تطبيقي:**

قمنا بدراسة قياسية، وذلك لمعرفة محددات النمو الاقتصادي في دول مينا خلال فترة الدراسة وفي الأخير تستعرض الخاتمة وأهم النتائج المتحصل عليها لإبراز هذه المحددات .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا مع تطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوالم المفسرة له، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الانتاج فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا في واقع الأفراد ومستقبلهم، فهو وسيلة رئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع.

تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى الى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، هذا يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو ثم التعرض الى المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم عوامل مصادر النمو ومساره.

مفاهيم عامة:

اختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه فهناك جملة من التعاريف نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

التعريف 01: النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع.[1]

التعريف 02: اصطلاح النمو الاقتصادي يشير الى ارتفاع الدخل القومي أو الناتج القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي.[2]

التعريف 03: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة التالية:[3]

متوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي/عدد السكان

[1] نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان,2006، ص43.
[2] تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة "حسين حسن محمود" دار المريخ، الرياض,2006، ص31
[3] محمد نادي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، مصر،2001، ص7.

التعريف 04: النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج المصاحبة للتحسين التدريجي في الاقتصاد حيث يمكن للاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الانتاج.[1]

التعريف 05: يعرفه سيمون على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبينة على التقدم التكنولوجي والتعديلات الايديولوجية التي يحتاج الأمر لها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي: [3]

1- حتى يتحقق النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان.

2- يحدث النمو عند حدوث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وليس النقدي، حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يحدث نمو اقتصادي إذا كان نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

3- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من جهة أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من جهة أخرى، كما أن النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة فيه.

4- ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي الى:[4]

1- **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتمثل هذا النمو في كونه نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

2- **النمو الاقتصادي المكثف:** ويتمثل في النمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان مما يؤدي الى ارتفاع نمو الدخل الفردي.

[1] دومينيك سالفاتور، ترجمة "فؤاد صالح"، مبادئ الاقتصاد، أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، لبنان,2001، ص228.
[2] ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية، ص175.
[3] محمد عبد العزيز، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الدامعية الاسكندرية، مصر,2006، ص73.
[4] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر,2006، ص26.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال ابراز فرضياته ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده في جميع جوانبه، مع مرور الحقبات الزمنية.

2-1 نماذج النمو الكلاسيكية

2-1-1 نموذج آدم سميث: اهتم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم 1776 بمشكلة التنمية حيث هدف الى التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي ولذلك قام آدم سميث بوضع مجموعة من الأفكار الأساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي وتتمثل هذه الأفكار في: [1]

تراكم رأس المال: يعتقد آدم سميث أن التراكم الرأسمالي يعد شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي حيث يرى أن الاقتصاد الوطني هو بحاجة إلى التراكم الرأسمالي الذي يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار بدلا من استهلاك كل دخلهم، فالادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وهذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي.[2]

تقسيم العمل: إن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص و تقسيم العمل بسبب المزايا العديدة الي تتحقق من جراء ذلك حيث يسمح ذلك بزيادة إنتاجية العمال فالتخصص و تقسيم العمل فيما بين الدول سيؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول المشاركة و بالتالي سيعود بالفائدة لها فقد اعتبر آدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه في مجموعهم أن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول من جانبهم وهذا يؤدي الى تحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل.[3]

حرية التجارة الدولية: يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الإنتاج كبيرا كان لا بد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 64.
[2] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000، ص11 .
[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 105.

فتوسع الأسواق أداة مهمة والتجارة الحرة تقود الى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها.[1]

فالنمو الاقتصادي حسب آدم سميث سوف يتوقف في النهاية وسيدخل الاقتصاد في حالة من الركود وهذا بسبب ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأسمال جديد.[2]

2-1-2 نموذج ديفيد ريكاردو: هو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد سميث، يعتبر أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمن اهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبره الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان، واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.[3]

وقسم ريكاردو المجتمع لثلاث طبقات ليحلل النمو من خلال العلاقة التي تنشأ نتيجة توزيع الدخل على هذه الطبقات الثلاثة وهي[4]:

الرأسماليون: فهم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية وذلك عن طريق الادخار من أرباحهم ومن ثم تراكم رأس المال وتكمن أهميتهم في العمليتين التاليتين:[5]

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تحقق أعظم ربح ممكن.
- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع قديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي الى توسيع رأس المال.

[1] عواودة دليلة، نواورية خولاء، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2013، ص 23.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 70.

[3] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص 64.

[4] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية،1985، ص 24.

[5] نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2015، ص 27.

العمال: تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، تنفق طبقة العمال كل دخلهم على الضروريات، وتعتمد قوة عملهم على مستوى الأجور[1].

أصحاب الأراضي: هم يمتلكون الأراضي التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي وبذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، والريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ورأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض وقيمة الإنتاج التي يمكن الحصول عليها باستخدام نفس كمية العمل ورأس المال في أرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.[2]

وتستند نظرية ريكاردو للنمو الاقتصادي على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي[3]:

- **مبدأ النمو السكاني:** يرى بأنه ما لم يتعرض السكان للأمراض، المجاعات، أو الحروب، فإن عددهم يميل إلى التوسع بمعدل أسي.
- **مبدأ تناقص الغلة:** الموارد النادرة من الأراضي الزراعية.
- **مبدأ تراكم رأس المال:** الربح متغيرا رئيسيا.

2-1-3 نموذج مالتوس: اشتهر مالتوس بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان بالرغم من نظرته التشاؤمية في ذلك، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية، في حين أن الإنتاج ينمو بمتتالية حسابية، حيث يرى أن النمو يتمثل في الفرق بين أقصى ناتج قومي ممكن والناتج القومي الفعلي واعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب قلة ارتباطها بالتقدم الفني والتكنولوجي، عكس قطاع الصناعة الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي.[4]

وأوضح مالتوس أهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية، واعتبر أن النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، والذي يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، واعتقد بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح، وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يؤدي لوصول الاقتصاد لحالة السكون أو الركود.[5]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 111-112.
[2] نادية معلالة، مليكة درويش، مرجع سابق، ص 27.
[3] دوايدي فريدة، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017، مذكرة ماستر في الاقتصاد الكمي، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، 2019، ص 35.
[4] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 60.
[5] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 119.

التصور العام لنظرية النمو الاقتصادية عند الكلاسيك:

تتلخص أفكارهم فيما يلي:[1]

- التراكم الرأسمالي ذو أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره المحدد الرئيسي له.
- حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- تقسيم العمل هو أساس رفع الإنتاجية التي تزيد من الأرباح والتي توجه الى الادخار والاستثمار.
- العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي هي عوامل متغيرة أما الموارد الطبيعية هي عامل ثابت تخضع لقانون تناقص الغلة.
- يتصورون ظهور حالة الركود كنهاية للتراكم الرأسمالي وهذا نتيجة للمنافسة بين الرأسماليين وندرة الموارد الطبيعية.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

2-2 نماذج النمو الكينزية

2-2-1 نموذج هارود (1939): اهتم هارود بكيفية تحقيق نمو مستمر في اقتصاد حركي الذي من الصعب تحقيق ذلك فيه وقام بنشر أول محاولة له في هذا الموضوع بعنوان "مقال في النظرية الحركية" عام 1939 ثم طور ذلك الموضوع في كتاب "نحو اقتصاديات حركية" والذي قَامٍ بنشره سنة 1948، مبرزا فيه أفكار جديدة، اعتقد فيها هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقرا دائما وإذا ما تم وتحقق ذلك النمو فانه لا يمكنه الحفاظ على استقراره لمدى طويل وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث ركود.[2]

وقد وضع هارود مجموعة من الافتراضات لنموذجه ونذكر منها: [3]

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.
- نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 26.
[2] عواودة دليلة، نواورية خولاء، مرجع سابق، ص 32.
[3] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، مصر، 2000، ص 316.

- الادخار دالة لمعدل الزيادة في الدخل وأن الطلب يساوي العرض.

كما وضع ثلاثة تصورات لمعدل النمو:

-معدل النمو الفعلي: وهو معدل النمو الجاري والمحقق فعليا، ولقد توصل هارود الى هذا النموذج انطلاقا من الفرضيات السابقة والتي وضعها حسب الخطوات التالية: افتراض أن الاقتصاد مغلق–افتراض أن هناك توازن في الاستخدام التام–افتراض أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي لادخار أي:[1]

$$S' = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \quad \text{.....(1)}$$

حيث S': معدل الادخار Y: الناتج S: الادخار

ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار $S = I$ ....(2)

وبالتالي معدل الاستثمار i هو $i = \frac{I}{Y}$ .....(3)

والاستثمار هو التغير الذي يحدث في راس المال $I = \Delta C$ .....(4)

والمعدل الحدي لرأس المال هو $C' = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ .....(5)

من المعادلتين (4) و (5) نجد : $C' = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$ .....(6)

ومن المعادلة (6) نجد : $\Delta Y = \frac{I}{C}$ .....(7)

وبقسمة المعادلة (7) على Y نج $= \frac{I/Y\Delta Y}{C \quad Y}$ .....(8)

وحسب المعادلة (2) نجد أن معدل النمو هو: $G = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S\prime}{C\prime}$ .....(9)

[1] Gilbert Abraham Frois, introduction à l'économie de développement, Armand colin édition, paris, 1993, p 182-185.

-معدل النمو المضمون: وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي تم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة.[1]

والمعادلة الممثلة لهذا النمو هي:[2]

$$Gw = \frac{S'}{C}$$

حيث: Gw: معدل النمو المضمون C:معدل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون S': الميل المتوسط للادخار

- معدل النمو الطبيعي: وهو يعادل معدل نمو المشتغلين إضافة الى معدل نمو إنتاجية العامل وهو معدل النمو الممكن تحقيقه.[3]

والمعادلة الممثلة لهذا النموذج هي:[4]

$$Gn.\ Gr = Or \neq S'$$

حيث أن: Gn: معدل النمو الطبيعي

Gr : معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو الطبيعي.

Or : الميل المتوسط للادخار ولا يساوي S' .

العلاقة بين المعدلات الثلاث:[5]

إذا كان معدل النمو المرغوب فيه أكبر من الطبيعي: يحدث انكماش متتالي وسيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية.

إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من المرغوب فيه: يحدث تضخم متتالي وستعجز السلع عن مواجهة الطلب مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية.

2-2-2 نموذج دومار (1946): أكد دومار على الدور المزدوج الذي يؤديه الاستثمار اتجاه العرض الكلي وعلى اتجاه الطلب الكلي من خلال نظرية المضاعف، حيث يتضمن هذا الاستثمار الزيادة

[1] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص 06.
[2] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 135-136.
[3] ناصر الدين القريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 2014، ص 42.
[4] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 327.
[5] عواودة دليلة، نواورية خولاء، مرجع سابق، ص 35.

في الطلب على الناتج ويزيد في نفس الوقت إمكانات الاقتصاد على توليد الناتج أي توسع الطاقة الإنتاجية. وطبقا لدومار فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن عندما تكون القدرة الإنتاجية تساوي الدخل الوطني عند التوظيف التام.[1]

ومن الفرضيات التي وضعها دومار لنموذجه ونذكر منها:[2]

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي.
- توازن الاستخدام الكامل.
- الاقتصاد مغلق.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

وعرض نموذجه على ثلاث مراحل باستخدام متغيرات تحدد العرض المتمثل في القدرة الإنتاجية ومتغيرات تحدد الطلب المتمثل في الدخل، والتوازن بين العرض والطلب حيث:[3]

- **جانب العرض:**

P : تمثل القدرة الإنتاجية I : الاستثمار الصافي σ : التغير في القدرة الإنتاجية نتيجة الاستثمار

$$\sigma = \frac{\frac{dp}{dt}}{I} \longrightarrow = I \times \sigma \frac{dp}{dt}$$

- **جانب الطلب:** استخدم في ذلك مضاعف الاستثمار من خلال المعادلة التالية:

Y : الدخل $\frac{1}{\alpha}$: المضاعف، وتشير α الى الميل الحدي للادخار

$$= \frac{dI}{dt} \frac{1}{\alpha} \frac{dY}{dt}$$

- **التوازن بين العرض والطلب:** يتساوى العرض مع الطلب عندما يتساوى التغير في القدرة الإنتاجية مع التغير في الدخل.

[1] جلولي نسيمة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2017، ص 36.

[2] جلولي نسيمة، ص 42.

[3] جلولي نسيمة، مرجع سابق، ص 36-37.

$$\frac{dp}{dt} = \frac{dY}{dt}$$

ومن ثم يتم الحصول على المعادلة الأساسية في نموذج دومار من الشكل التالي:

$$I \times \sigma = \frac{dI}{dt}\frac{1}{\alpha}$$

وتشير أغلب الدراسات الى أنه وبالرغم من اختلاف نموذج هارود ونموذج دومار في بعض التفاصيل إلا أنهما توصلا الى نفس النتائج تقريبا واستخدما نفس الفرضيات لذلك يشار الى هذين النموذجين من طرف العديد من الباحثين الى نموذج **HD** ومن بينهم روبرت صولو.[1]

2-3 نماذج النمو النيوكلاسيكية (الخارجية)

2-3-1 نموذج روبرت صولو (1956): هو من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في مجال النمو الاقتصادي، حيث ركزوا على بناء نموذجية للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر.[2]

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:[3]

- الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الاحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال وبالاعتماد على دالة "**كوب دوغلاس**" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) \Rightarrow Y = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث Y: تشير الى الناتج K: عنصر رأس المال L: عنصر العمل α: حصة رأس المال من الناتج $1-\alpha$: حصة العمل من الناتج

- الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما رأس المال والعمالة.
- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق، وسيادة المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي: $C = CY \Rightarrow S = (1 - C)Y = SY$

[1] جلولي نسيمة، مرجع سابق، ص 40.
[2] Kohli U, Analyse Macroéconomique, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 1999, p 425.
[3] البشير عبد الكريم، بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر، 2006، ص 04-05.

-نسبة مشاركة السكان في التشغيل ثابتة: $\frac{D \log L}{Dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L'}{dt} = n$

وفي ظل هذه الفرضيات يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$Y = \frac{Y}{L} = Q(K) = K^{\alpha}$$

أما المعادلة الثانية في نموذج صولو فتتعلق بكيفية تراكم رأس المال عبر الزمن ومعادلته من الشكل التالي:[1]

$$K' = S.Y \Rightarrow S.F\ (K\ , L_0\ e^{nt}).....(01)$$

حيث K: التغير في رأس المال عبر الزمن $\frac{dK}{dt}$ S: معدل الادخار Y: الدخل الحقيقي

ولتحديد نمط النمو الممكن يضيف صولو الى النموذج نسبة رأس المال الى العمل ويرمز لها ب r حيث:[2]

$$r = \frac{Kt}{Lt}$$

تصبح معادلة رأس المال من الشكل التالي: $K = r'.L_0.\ e^{nt}$

وبمفاضلة هذه المعادلة في المعادلة رقم (01) نجد:

$$r' = S.f(r,1)\ nr$$

وتكون هي المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو حسب نموذج صولو حيث:

r : نسبة رأس المال على العمل r' : معدل رأس المال الى العمل (تفاضل r الى الزمن)

n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل $n = \frac{L\prime}{L}$

[1] جلولي نسيمة، مرجع سابق، ص 52.
[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 193.

s : الميل المتوسط للادخار nr : قوة العمل المستخدمة فعلا

$f(r,1)$: الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة من مخزون رأس المال r وعمالة قدرها وحدة واحدة من العمل .

2-3-2 نموذج شومبيتر: يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي، واعتبروا أنه ليس مستمرا ويصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري وذلك لسببين :الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والمداخيل النقدية وبالتالي يزيد من مخاطر الابتكار. [1]

تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر وهي:[2]

- **المنظم:** وهو المجدد الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها، ولكي يقوم المنظم بذلك يجب أن يكون لديه المعرفة الفنية والقدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج.

- **الابتكارات:** تلعب الابتكارات دورا هاماً في النمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر، وتأخذ أشكالاً عديدة مثل: اكتشاف موارد جديدة، أو استحداث سلع جديدة لا يعرفها المستهلك، أو استحداث أساليب إنتاج جديدة..... الخ

- **الاستثمار والادخار:** اختلفت معالجة شومبيتر للادخار والاستثمار عن الكلاسيك فعند الكلاسيك كان قرار الاستثمار والادخار يتم عن طريق الطبقة الرأسمالية فقط ولكنه يرى أن الطبقة العاملة تقوم بالادخار أيضا.

وفي شرحه لآلية النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه استند على عدد من الافتراضات:[3]

- العمل في ظل المنافسة الكاملة.
- هناك حالة من الركود والسكون.
- لا يوجد استثمار صافي. (الاستثمار الجديد يقتصر على الإحلال فقط ولا يأخذ صورة استثمار أصلي جديد).
- الاقتصاد في حالة عمالة كاملة.

[1] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص 52.
[2] بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012، ص 22.
[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 139.

- هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع.
- انهيار الرأسمالية يحدث نتيجة زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات) .[1]

يرى شومبيتر أن المنظم هو دافع النمو وفق الإمكانيات المتوفرة إذا كان غرضه تحقيق التقدم والنمو بشكل أسرع، هذه الفكرة الرئيسية التي جاءت في نظريته ضمن النموذج من خلال الاعتقاد بأن الادخار "**S**" يعتمد على الأجور "**W**" والأرباح "**R**" ومعدل الفائدة "**i**" بالصورة التالية: [2]

$$S = S(W,R,i)$$

كما أشار الى أن الاستثمار الإجمالي "**I**" ينقسم الى استثمار ذاتي "**IA**" ، واستثمار محفز "**Ii**" ، فالأول يعتمد على التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة ويحدث تلقائيا و هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ،و لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي ، و إنما يحدده الابتكار و التجديد، والثاني يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأسمال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأسمال و الفائدة المفروضة للحصول عليه.

كما أن التقدم التقني "**T**" واكتشاف الموارد " **K**" يعتمدان على عرض المنظمين "**E**" :

$$K = K(E) \qquad T = T(E)$$

إلا أن عرض المنظمين يعتمد أساسا على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تمكنهم أو تحفزهم على أداء عملهم.

2-4 نماذج النمو النيوكلاسيكية (الداخلية)

2-4-1 نموذج رومر (1986): يعد الاقتصادي الأمريكي "رومر" من أوائل الباحثين في نماذج النمو الحديثة، حيث تمكن من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية وهذا عن طريق ادخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية. [3]

ومن أبرز النظريات التي وضعها لنموذجه:[4]

- الرقي التقني داخلي المنشأ، وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص 35.
[2] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلب أسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد، 2013، ص 26.
[3] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 101.
[4] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص 56.

- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا مساندا.
- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن.
- النمو المستدام على المدى الطويل، يكون سببه الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة.

بالإضافة الى ذلك يرى رومر أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة **I** بالمؤشر **Ai** هذا يعني أن التغير $\frac{dAi}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في **Ki** لمخزون رأس المال.[1]

ومنه دالة الإنتاج عند رومر هي: [2]

$$y_{it} = A(Ki)^{\propto} \cdot (KLi)^{1-\propto} \qquad 0 < \propto < 1$$

حيث: y: يمثل مستوى الإنتاج k: يمثل رأس المال L: يشير الى العمل

والمؤشر **i**، و**A** يعبر عن المستوى التكنولوجي أو المعرفة المتاحة لكل مؤسسة.

ويوضع:

$$k' = k / L \qquad ki' = ki / L \qquad yi' = yi / li$$

ثم يوضع فيما بعد: $Yi' = y$

الناتج المتوسط هو: $y \neq k = f(L) = A.\ L^{1-\propto}$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاقات بالنسبة **Ki** بتثبيت **K** و**L** وبتعويض

$$Ki = K$$

نتحصل على:

$$\partial yi/\partial ki = A.\propto.L^{1-\propto}$$

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 95.

[2] Robert j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, la croissance économique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Ediscience international, paris, 1996, p 165-170.

ومنه فان الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع **L** وهو غير مرتبط ب **K** وعليه فان التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية وهو اقل من الناتج المتوسط وهذا لكون:

$$0 < \alpha < 1$$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي: $da/dt = a = w + ra - c - na$

حيث: w: تمثل الأجر a: تمثل الأصول للفرد r: تمثل مردودية الأصل

وعليه فان مشكل تعظيم دالة المنفعة **U** تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي يعطى بالعلاقة التالية باستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الاحلال غير الزمنية:

$$r = p - \left[\frac{u''(c).c}{u'(c)} \right] \ (c/c)$$

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فان العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الاحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ وبالاستعانة مما سبق فان دالة المنفعة تكتب كما يلي: $c/c = (1/\theta)(r - p)$

وبتعويض قيمة **r** المتمثلة في: $A = \propto L^{1-\propto} - \delta$

نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$gc = (1/\theta)\ (A \propto L^{1-\propto} - \delta - p)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط التعظيم الاجتماعي) مع العلم أن $\propto < 1$ فهذا يعني أن $gc < gcp$

$$gcp = (1 / \theta)\ (AL^{1-\propto} - \delta - p)$$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\propto$ ضريبة جزافية اذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته $\propto$ من تكلفته، فان المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

2-4-2 نموذج لوكاس (1988): هو عالم وباحث من جامعة شيكاغو وحائز على جائزة نوبل، طور نموذجا فعالا جديدا الهدف النهائي فيه هو النمو الاقتصادي الداخلي، معتمدا على فرضية بأنه

على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري، كما أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم للناس لهم الوقت بين العمل والتدريب، لذلك هناك مفاضلة، منذ متى تدريب الناس أخذ على التخلي عن جزء من دخل عملهم، ولكن زيادة الإنتاجية في المستقبل، وبالتالي الأجور في المستقبل[1].

وقد اعتمد لوكاس على فرضيتين هما: [2]

- يتكون الاقتصاد من قطاعين أساسيين الأول يعمل على إنتاج السلع والخدمات اعتمادا على رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فمهمته تكوين رأس المال البشري الذي لم يدخل استعماله في القطاع الأول، هذا مع إنتاجية حدية ثابتة على الأقل لتراكم رأس المال البشري.
- رأس المال البشري ينتج تلقائيا، واختصاص الفرد والزمن يحددان الوتيرة التراكمية لرأس المال البشري هذا مع اعتبار تماثل المستوى التعليمي لجميع أفراد المجتمع.

ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الإنتاج كالتالي:[3]

$$y = c + k + \partial k = A\,(\forall k)^{\alpha}.\,(uH)^{1-\alpha}$$

$$H + \delta H = B(1+u)H$$

بوضع $w = K / H$ و $x = c/K$ يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك ومعدل النمو لـ gu لـ u

$$gc = (1/\theta)\left(\propto A.u^{(1-\propto)}\ w^{-(1-\propto)} - \delta - P\right)$$

$$gu = B.\frac{1-\propto}{\propto} + Bu - X$$

وفي الحالة النظامية فان كل من المتغيرات x , w, u لهم قيم ثابتة ومعدل نمو مشترك لكل منها هو: Y , C , K , H

$$g^* = (1/\theta)(\beta - \delta - p)$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة μ كالتالي:

$$\mu^* = (\theta - 1)\,\theta + \left(p + \delta.(1-\theta)\right) / \beta\,\theta$$

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2016، ص 96.

[2] Philippe Aghion, Petre Howitt, Théorie de la croissance endogène, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000, Page, 354-356.

[3] Robert.j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, p120.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي، ومنهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الآخر إلى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي، هذ ما جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على هذه المحددات بشكل عام، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي.[1]

3-1 المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي

- **كمية ونوعية الموارد البشرية:** نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن: **معدل الدخل الحقيقي للفرد** = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

عدد السكان هو المحدد كما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.[2]

كمية ونوعية الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين تبقى الموارد الطبيعية عنصر أساسي ومهم في النمو الاقتصادي إذا تم استغلالها بشكل مناسب خاصة في المرحلة الأولية للنمو، فأي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي.[3]

- **تراكم رأس المال:** إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، فلا بد للمجتمع أن يضحي بالاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس الجامعات والمستشفيات...الخ.[4]

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على اهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 21.
[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 270.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 470.
[4] محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 2005، ص 406.

الرئيسة للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية، إذ أن رأسمال في حالة كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي لابد أن يكشف عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج.[1]

- **معدل التقدم التقني:** التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري.[2]

وجوهر عامل التقدم التقني والتكنولوجي يكمن في مدى إمكانية الاستفادة منه ومن أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج، وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب ان لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب ان يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق والإنتاج وغيرها من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.[3]

3-2 المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

3-2-1 المحددات الكيفية (المؤسساتية) للنمو الاقتصادي

أ/ المحددات الكيفية الداخلية

- **الاستقرار السياسي والأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر وعلى العكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد.

لذا يتعين على الحكومة توفير بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة.[4]

[1] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص 71.

[2] حسين بن عارية، بطاهر سمير، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011، ص 273.

[3] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 49.

[4] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 307.

- **السياسات الاقتصادية الكلية واللوائح والقوانين:**

1- السياسات الاقتصادية الكلية: تشير الدراسات إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للاستقرار لها تأثير جوهري إلى حد ما على الناتج الاقتصادي، ونمو الإنتاجية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تدخل الحكومة في السياسات المالية والنقدية ودرجة الحرية الاقتصادية تؤثر على نمو الناتج القومي.[1]

2- اللوائح والقوانين: حيث تتسبب اللوائح والقوانين الصارمة في إعادة النمو مثل تأثيرات بعض السياسات الخاصة، وتشمل اللوائح المنظمة لسوق المنتجات والقيود التجارية على أداء الصناعة، حيث تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي مباشر للوائح وقوانين سوق المنتجات على الإنتاجية، فكلما كان البلد أبعد من حدود التكنولوجيا يؤدي ذلك إلى الحد من انتشار المعرفة.[2]

- **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، وهكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات ونمو معدلاتها، فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من اجل الاستثمار.[3]
- **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعمليات التنمية أن تلك البلدان تحاول في سياستها أن تقلد الترتيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان والمتطلبات التي تتطلبها عملية النمو بهدف احداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة، مع تطور تدريجي في التقنية التي رافقت عمليات التغيير الهيكلي فيها.[4]

ب/ المحددات الكيفية الخارجية

- **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية

[1] عبد المجيد فدي، مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 60.
[2] نزار سعدالدين، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 290.
[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 152.
[4] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 74.

الملائمة لمصلحته، وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكوك لغير صالح البلد، وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق النمو.[1]

- **سياسة البلدان المتقدمة:** إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية وسياسية، دون أن تضع تلك البلدان تأثيرا على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية فتلك السياسات في جوهرها سياسات حماية، حيث أن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية من البلدان الأقل تطورا. إضافة الى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.[2]

3-2-2 المحددات الكمية (الاقتصادية) للنمو الاقتصادي

أ/ المحددات الكمية الداخلية

- **رأس المال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الافضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري والانشطة الإبداعية، ويبرز أثر الرأس المال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الاجمالية.[3]
- **النمو السكاني:** النمو السكاني له أثر موجب وآخر سالب على النمو الاقتصادي، فمن جهة تؤثر ارتفاع معدلات النمو السكاني أو الزيادة في حجم السكان على متوسط دخل الفرد، حيث يؤدي إلى تقليله وبالتالي تراجع معدلات نمو الدخل الفردي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي شريطة التغير في المواقف والقيم الاجتماعية، كتوسيع نطاق المعرفة الفنية من خلال التعليم والتدريب وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانتشار المعرفي في أوساط العاملين في القطاعات الإنتاجية مما يرفع من إنتاجيتهم.[4]
- **الاستهلاك النهائي:** هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، وهو لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، حيث أن الخدمات غير الإنتاجية تستبعد من الاستهلاك النهائي، فالعائلات والإدارات العمومية والمؤسسات المالية هي

[1] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 75.
[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 311.
[3] قبور نور الدين، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة سطيف، 2008، ص 51.
[4] عدنان فضل أبو الهيجاء، النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي، دراسة حالة الأردن للفترة 1878-1998، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص 18.

وحدها التي لها استهلاك نهائي، وفروع الإنتاج والشركات وأشباه الشركات لها استهلاك انتاجي وليس نهائي.

الاستهلاك النهائي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.[1]

- **التضخم:** يعرف على أنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

ولقد اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يؤثر على حافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل علي زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة.[2]

- **البطالة:** هي عبارة عن مجموع الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل، عند مستوى الأجر السائد في السوق. كما تعرف على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

غدت ظاهرة البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل على الصعيد الوطني، إذ تعتبر آفة اجتماعية خطيرة ينجم عليها آثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، وانخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الانفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائق في الناتج الكلي للاقتصاد، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.[3]

ب/ المحددات الكمية الخارجية

- **الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي):** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما

[1] قادة اقاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 66.
[2] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2001 -2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص 258.
[3] غزالي محمد، تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مستغانم، 2018، ص 10-11.

كان حجم هذه المبادلات كبيرا كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا.

ويعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، وهذا لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة في مجال العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.[1]

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية الى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، كما يعرف على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.

وهو يعتبر من أهم مصادر تمويل الدول النامية لأنه يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وبذلك يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.[2]

الاستثمار الأجنبي له أثرين:

الأثر المباشر: يؤدي الى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية، ويتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طردية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

الأثر غير المباشر: يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة، والتي تزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

- **أسعار المحروقات:** تلعب المحروقات دور كبير في تنمية وتطوير الدول المستهلكة لها أو المصدرة لها حيث تعد العصب الحيوي للدول المنتجة وأيضا الدول المستهلكة ومحركا أساسيا لاقتصادياتها، لدرجة أصبحت عنصر خلاف بين الدول الكبرى للسيطرة على منابعها ومن ثم التحكم بأسعارها.

أسعار المحروقات ترتبط وتتأثر بعوامل عدة منها ماهي طبيعية ومنها ماهي سوقية ومنها ماهي سياسية فالدول المنتجة لها يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض أسعار المحروقات خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على عائدات المحروقات باعتبارها أهم مصدر مواردها، أما الدول المستهلكة لهذه السلعة فارتفاع أسعار المحروقات يعرقل نموها الاقتصادي. لذا فعند زيادة أسعار المحروقات تسعى الدول

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 13.
[2] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 25.

المنتجة لها لزيادة انتاجها للحصول على مداخيل إضافية تغطي حاجاتها الاقتصادية، أما الدول المستهلكة لها كالدول الصناعية فتسعى لزيادة انتاجها من أجل تقليل وارداتها من المحروقات.[1]

[1] عواودة دليلة، نواورية خولاء، مرجع سابق، ص 89.

خلاصة الفصل الأول:

لا يوجد اختلاف في ان النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد اذ انه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي ومن ثم فهو يعكس الى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت نظرتها وتفسيراتها لعملية النمو ، فالمدرسة الكلاسيكية نادت بحرية التجارة وركزت الاهتمام على تراكم راس المال حيث طورت افكارها المدرسة الكينزية التي رات انه من واجب الدولة التدخل من اجل توجيه النشاط الاقتصادي واهتمت هي الخرى بتراكم راس المال ، ولكن عند عدم قدرة المدرسة الكينزية على إيجاد الحلول لازمة الكساد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية التي كانت تنادي بتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والتي ركزت اهتماماتها على النمو المتوازن ثم جاءت مدرسة جديدة بأفكار جديدة ركزت في تحليلها على كيفية الوصول الى النمو الدائم، ورغم تعدد أفكار واراء هذه المدارس الا ان عملها كان متكامل حيث كانت كل مدرسة تسعى لتحسين سابقتها وهذا من اجل إيجاد الحلول التي قد لا تفلح سابقتها في ايجادها .

ولقد عكست أفكار النمو اهتمامات كثيرة ومتباينة فيما يخص البحث عن مصادر ومحددات النمو الاقتصادي والسبل والسياسات التي تهدف الى تحقيق معدلات عالية من النمو حيث مما سبق يتضح ان النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل وراس المال والتكنلوجيا، إضافة الى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لمحددات النمو الاقتصادي

تمهيد :

يهتم الكثير من الباحثين في مجال القياس الاقتصادي لدراسة وتحديد سلوك بعض المتغيرات والعلاقة فيما بينها ويتطلب ذلك الالمام الجيد بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة والتي تحدد اتجاهاتها العامة كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان الالمام بأدوات التحليل الرياضي والاحصائي التي تساهم في تحليل النموذج ومن هذا المنطلق سنقوم بوضع نموذج قياسي نبرز من خلاله اهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في دول مينا من خلال ادراج بعض المتغيرات التي قد يكون لها اثر على معدلات النمو الاقتصادي. وفقا لذلك تم الطرق الى مختلف الدراسات السابقة وتمحورت دراستنا القياسية الى مجموعة من المراحل أولها جمع البيانات ثم وصف المتغيرات مرورا الى دراسة الارتباط بين المتغيرات ثم صياغة النموذج القياسي ثم عملنا اختبارات للاختيار بينهم (اختبار عدم ثبات التباين ، اختبار الارتباط التسلسلي) وفي المرحلة الأخيرة هي إعادة التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل القياس .

- **الدراسات السابقة:**

قبل إعداد هذه الدراسة قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات المشابهة لموضوعنا محل الدراسة، وذلك للاستفادة من خبرات الآخرين الذين سبقوا إلى دراستها، ويمكننا استعراض أهمها وهي:

- **دراسة بعنوان محددات النمو الاقتصادي في دول مينا من اعداد د جلولي نسيمة:** (دراسة تجريبية خلال الفترة 2001-2015)، تهدف هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تساهم في استدامة النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث كشفت نتائج الدراسة الى أن من أهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الانفاق الحكومي والصادرات، اللذان تبين ان لهما تأثير إيجابي يفوق تأثير باقي المحددات.

- **دراسة بعنوان محددات النمو الاقتصادي في الجزائر من اعداد الطالبتين عواودة دليلة – نواورية خولاء:** (دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1980-2011)، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال

والتكنولوجيا، بالإضافة الى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.

- **دراسة بعنوان محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا من اعداد د بن زيدان فاطمة الزهرة:**

توصلت هذه الدراسة أن دول شمال إفريقيا من بين الدول التي تجد أن البد في النمو الاقتصادي أسهل من المحافظة عليه، فقد نتج عن عدم استدامة النمو الاقتصادي نمو مشوه ومعاق يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الذي مصدره القطاع العام عوض اعتماده على الإنتاجية هذا ما جعله نمو غير تشغيلي خاصة في ظل انتشار معدلات البطالة بين الشباب. ومن خلال نتائج تقدير النموذج وباستعمال الأثر الثابت بالنسبة للدول وجدت أن كل من العوامل الطبيعية والجغرافية، رأس المال البشري والانفتاح التجاري وجودة الحوكمة من محددات النمو الاقتصادي المستدام.

تفريغ الدراسات السابقة

الدارسة	المشكلة البحثية	العينة	الأدوا ت	أبرز النتائج
دراسة جلولي نسيمة 2017	محددات النمو الاقتصادي	دول مينا	استخدام تحليل الانحدار لبيانات البانل	أهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الانفاق الحكومي والصادرات، اللذان تبين ان لهما تأثير إيجابي يفوق تأثير باقي المحددات.
دراسة عواودة دليلة – نواورية خولاء للفترة الممتدة 1980-2011	محددات النمو الاقتصادي	الجزائر	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال والتكنولوجيا، بالإضافة الى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن

				ثم على عملية النمو الاقتصادي.
دراسة بن زيدان فاطمة الزهرة 2016-1990	محددات النمو الاقتصادي	دول شمال افريقيا	نموذج الأثر الثابت	توصلت هذه الدراسة أن دول شمال إفريقيا من بين الدول التي تجد أن البد في النمو الاقتصادي اسهل من المحافظة عليه، فقد نتج عن عدم استدامة النمو الاقتصادي نمو مشوه ومعاق يعتمد بالدرجة الأولى على راس المال الذي مصدره القطاع العام عوض اعتماده على الإنتاجية هذا ما جعله نمو غير تشغيلي خاصة في ظل انتشار معدلات البطالة بين الشباب

1. مصادر جمع البيانات :

الجدول التالي يبين متغيرات الدراسة، والتي تشير إلى محددات النمو الاقتصادي، وهي الصادرات، الاستثمار المحلي، الإنفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم01 : البيانات ومصادر الدراسة

الوحدة النقدية: الدولار

رمز المتغير	اسم المتغير	جمع مصادر البيانات
PGDP	النموالاقتصاد	قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank
PEX	الصادرات	قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank
PGCF	الاستثمار المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank
PGOVS	الأنفاق الحكومي	قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank
PFDI	الاستثمار الأجنبي	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

المصدر: من إعداد الطلبة

2. الوصف الاحصائي للمتغيرات الجدول الموالي يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل المتغيرات محل الدراسة .

الجدول رقم02 : وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
PGDP	overall	18464.51	19604.67	2012.376	69679.09	N =	221
	between		20079.08	2440.676	64770.07	n =	13
	within		3239.597	6632.505	33600.47	T =	17
PEX	overall	10498.03	13790.44	225.0945	65059.78	N =	221
	between		12939.83	440.4756	38554.06	n =	13
	within		5908.855	-9823.54	37003.76	T =	17
PGOVS	overall	8490.733	7371.034	897.409	29226.76	N =	221
	between		7217.704	1968.2	21882.57	n =	13
	within		2454.717	-1217.507	15871.24	T =	17
PFDI	overall	4461.003	4737.995	55.40986	20990.96	N =	221
	between		4301.609	365.202	13932.71	n =	13
	within		2300.106	-3120.713	11519.25	T =	17
PGCFC	overall	4577.466	6047.26	180.0513	32990.78	N =	221
	between		5832.317	378.1759	21859.19	n =	13
	within		2242.167	-8977.585	15709.06	T =	17

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

يبين الجدول رقم(01) دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والمتوسط الكلي ،بالإضافة إلى المتوسط بين الأفراد ،و المتوسط داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

1) النمو الاقتصادي: بلغ متوسط النمو الاقتصادي للعينة المدروسة 18464.51 دولار بانحراف معياري قدره 19604.67 ،مع تسجيل أدنى قيمة ب 2012.376 دولار وأعلى قيمة قدرت ب 69679.09 دولار ، بينما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 20079.08 دولار ، وسجل أدنى متوسط 2440.676 دولار بينما أن أقصى قيمة قدرة ب64770.07، و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها 6632.505 و أعلى قيمة قدرها 33600.47 بالانحراف المعياري 3239.597 قدره.

2) الصادرات : بلغ متوسط الصادرات للعينة المدروسة 10498.03 دولار بانحراف معياري قدره 13790.44 ،مع تسجيل أدنى قيمة قدرت ب 225.0945 دولار وأعلى قيمة بلغت 65059.78 دولار ، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد ب 404.4756 دولار وأعلى متوسط قدر ب 385544.06 بانحراف معياري 12939.83 .

3) الاستثمار المحلي : كان بمتوسط 8490.733 دولار بانحراف معياري قدره 7371.034 دولار ، حيث تم تسجيل أدنى قيمة ب 897.409 دولار وأعلى قيمة قدرت ب 29226.76 دولار ، كما بلغ أعلى متوسط ما بين الإفراد 21882,57 دولار و أدنى متوسط 1968.2 دولار بانحراف معياري 7217.704 دولار.

4) الأنفاق الحكومي: قدر المتوسط الكي للانفاق الحكومي 4461.003 دولار بانحراف معياري قدره 4737.995 دولار ،حيث بلغت أدنى قيمة 55.40986 دولار وأعلى قيمة 20990.78 دولار ، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 4301.609 دولار حيث بلغت أدنى قيمة ب 365.202 دولار بينما أن أقصى قيمة قدرة13932.71 .

5) الاستثمار الأجنبي: كان بمتوسط 4577.466 بانحراف معياري قدره 6047.26 ،مع أننا سجلنا أدنى قيمة ب 180.0513 وأعلى قيمة ب 32990.78 ، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 5832.317 وسجل أدنى قيمة ب 378.1759 بينما أن أقصى قيمة قدرة ب 21859.19 .

3. دراسة الارتباط ما بين المتغيرات :

فيما يلي نتائج الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة

الجدول رقم03 : مصفوفة الارتباط

	PGDP	PEX	PGOVS	PFDI	PGCFC
PGDP	1.0000				
PEX	0.8761	1.0000			
PGOVS	0.9032	0.8770	1.0000		
PFDI	0.5017	0.6580	0.6051	1.0000	
PGCFC	0.8611	0.8544	0.7846	0.6292	1.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من مصفوفة الارتباط يتضح لنا أن النمو الاقتصادي يرتبط طرديا مع كل المتغيرات المستقلة حيث بلغ معامل الارتباط ما بين النمو الاقتصاد والصادرات0.8761 وبلغ معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي و الأنفاق الحكومي 0.9032 وبلغ معامل الارتباط بينه وبين الاستثمار الأجنبي ب0.5017 وبينه وبين الاستثمار المحلي 0.8611 .

4. صياغة النموذج القياسي :

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كتالي:

$$PGDP = F(PEX ; PGCF ; PGOVS ; PFDI)$$

و فيما يلي صياغة النموذج القياسي الخاص كتالي :

$$RPGDP_{it} = B_1 PEX_{it} + B_2 PGCF_{it} + B_3 PGOVS_{it} + B_4 PFDI_{it} + \mu_{it} + B_0$$

$$I=1,2\ldots\ldots Nt=1,2\ldots T$$

حيث سيتم تقدير ثلاث نماذج خاصة ببيانات البانل وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية مع اجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاث وتشخيص بواقي النموذج المختار.

عرض النتائج :

تقدير نماذج البانلpooled model

1-نموذج الانحدار التجميعي :pooled model

الجدول رقم04 : نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	221
				F(4, 216)	=	1093.26
Model	49.2899413	4	12.3224853	Prob > F	=	0.0000
Residual	2.43460412	216	.011271315	R-squared	=	0.9529
				Adj R-squared	=	0.9521
Total	51.7245454	220	.23511157	Root MSE	=	.10617

lnPGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lnPEX	.3847719	.0413318	9.31	0.000	.3033066	.4662372
lnPGOVS	.4642621	.0557074	8.33	0.000	.3544624	.5740618
lnPFDI	-.1992964	.0174567	-11.42	0.000	-.2337037	-.1648892
lnPGCFC	.2136042	.0425684	5.02	0.000	.1297017	.2975068
_cons	.8357714	.0937485	8.92	0.000	.6509925	1.02055

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار المجمع يتبين لنا أن الصادرات PEXيؤثر ايجابي على النمو الاقتصاديPGDPعند مستوى معنوية 1% ،حيث عندما يزيد الانفاق الحكومي بـ1% تزيد الصادرات بنسبة0.384%.

أما بالنسبة الأنفاق الحكومي PGOVS يؤثر إيجابي على النمو الاقتصاد، عندما يزيد ب1% ،يرتفع النمو الاقتصاد بنسبة 0.464%وهو ذو دلالة معنوية .

إما فيما يتعلق الاستثمار الأجنبي PFDI يؤثر سلبا على النمو الاقتصاد، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي PFDI ب1% انخفض النمو الاقتصاد بنسبة 0.199%.، ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

وإذا تكلمنا عن الاستثمار المحلي PGCFC نجد أنه يؤثر بشكل موجب على النمو الاقتصاد، وذلك عندما يزيد الاستثمار المحلي PGCFC بنسبة 1% يرتفع النمو الاقتصاد إلى 0.213%.

2- نموذج الانحدار الثابت:fixed model

الجدول رقم : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       221
Group variable: ID                              Number of groups   =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.5125                                         min =        17
     between = 0.9533                                         avg =      17.0
     overall = 0.9164                                         max =        17

                                                F(4,204)           =     53.61
corr(u_i, Xb)  = 0.9251                         Prob > F           =    0.0000
```

lnPGDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lnPEX	.0653118	.0230876	2.83	0.005	.0197909	.1108326
lnPGOVS	.3084027	.0349669	8.82	0.000	.23946	.3773455
lnPFDI	-.0951951	.0126181	-7.54	0.000	-.1200737	-.0703166
lnPGCFC	-.0075158	.0341845	-0.22	0.826	-.074916	.0598844
_cons	2.962079	.0747467	39.63	0.000	2.814704	3.109454
sigma_u	.37253511					
sigma_e	.03421698					
rho	.99163433	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(12, 204) = 156.29 Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

من نتائج الآثار الثابتة نجد أن الصادرات PEX يؤثر ايجابي على النمو الاقتصاد PGDP عند مستوى معنوية 1%، حيث عندما يزيد الإنفاق الحكومي بـ1% تزيد الصادرات بنسبة0.06531%.

أما بالنسبة الأنفاق الحكومي PGOVS فيؤثر إيجابا على النمو الاقتصاد، عندما يزيد ب1% ، يرتفع النمو الاقتصاد بنسبة 0.308% وهو عند مستوى معنوية 1% .

الاستثمار الأجنبي PFDI يؤثر سلبا على النمو الاقتصاد، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي ب1% انخفض النمو الاقتصاد بنسبة0.0951%،عند مستوى معنوية 1%.

الاستثمار المحلي PGCFC يؤثر هو الأخر سالبا على النمو الاقتصاد وذلك عند مستوى معنوية 1 % ، عندما يزيد الاستثمار المحلي ب 1% ينخفض النمو الاقتصاد إلى 0.007.

3- نموذج الانحدار العشوائي: random model

الجدول رقم05 : نتائج تقدير نموذج الأثار العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       221
Group variable: ID                              Number of groups  =        13

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.4648                                         min =        17
     between = 0.9683                                         avg =      17.0
     overall = 0.9402                                         max =        17

                                                Wald chi2(4)      =    387.33
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

lnPGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnPEX	.2744199	.0373917	7.34	0.000	.2011336	.3477063
lnPGOVS	.4032879	.0587679	6.86	0.000	.288105	.5184708
lnPFDI	-.1911279	.0202595	-9.43	0.000	-.2308359	-.15142
lnPGCFC	.0188056	.0557366	0.34	0.736	-.0904361	.1280472
_cons	2.088278	.1144896	18.24	0.000	1.863882	2.312673
sigma_u	.04249101					
sigma_e	.03421698					
rho	.60662345	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

من نتائج الآثار العشوائية يتضح لنا أن الصادرات PEX يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، حيث عندما يزيد الإنفاق ب 1% يرتفع النمو الاقتصادي ب0.274%عند مستوى معنوية 1%.

إما بالنسبة الأنفاق الحكومي PGOVS فيؤثر إيجابا على النمو الاقتصاد، عندما يزيد ب1% ،يرتفع النمو الاقتصاد بنسبة0.403 % وهو عند مستوى معنوية 1% .

ويتضح أن الاستثمار الأجنبي يؤثر سلبا على النمو الاقتصاد، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي ب1% انخفض النمو الاقتصاد بنسبة0.191%، عند مستوى معنوية 1%

الاستثمار المحلي PGCFC يؤثر هو الأخر إيجابا على النمو الاقتصاد مع العلم أن ليس له معنوية إحصائية، عندما يزيد النمو ب 1% يرتفع الأنفاق الحكومي إلى0.018%

اختبارات المفاضلة بين النتائج:

1-اختبار Wald:بينPRMو FEM

H_0: PRM هي الأفضل

H_1: FEM هي الأفضل

إذا كان prob أقل من 0.05 نرفض بأن PRM هي الأفضل ونقبل FEM

الجدول رقم 06: نتائج اختبار WALD

F	Prob
156,29	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظprob أقل من 0,05 إذا نقبل FEM ونرفض PRM

2-اختبار LM : اختبار المفاضلة بين PRMوREM

H_0: PRMهي الأفضل

H_1: FEMهي الأفضل

الجدول رقم07 : نتائج اختبار LM

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        lnPGDP[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                  lnPGDP |    .2351116         .484883
                       e |    .0011708         .034217
                       u |    .0018055         .042491

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   101.03
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ان p=0.000 ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي REM هو الأفضل

3-اختبار Hausman Test:

H0 هو الأفضل :REM

H_1 هو الأفضل : FEM

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هي الأفضل.

1-اختبار Hausman Test

الجدول رقم08 : اختبار Hausman

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lnPEX	.0653118	.2744199	-.2091082	.0198016
lnPGOVS	.3084027	.4032879	-.0948852	.02555
lnPFDI	-.0951951	-.1911279	.0959328	.0111485
lnPGCFC	-.0075158	.0188056	-.0263213	.0286041

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 152.88
Prob>chi2 = 0.0000

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

من النموذج أعلاه يتضح لنا أن prob=0 .000 وهي أقل من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الأثار الثابت﴿FEM﴾ هوالأفضل.

تشخيص النموذج المختار:

1-إختبار عدم ثبات التباين

نموذج :اختبارModifie Wald

ثبات التباين: H0

عدم ثبات التباين:H1

الجدول رقم09 : اختبار Modifie Wald

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      12) =     40.133
           Prob > F =      0.0000
```

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

ويتبين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5% مما يشير إلى ضرورة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2- إختبار الارتباط التسلسلي:

لا يوجد ارتباط تسلسلي :H0

يوجد ارتباط تسلسلي:H1

الجدول رقم10 : اختبار PESARAN

```
Pesaran's test of cross sectional independence =     0.566, Pr = 0.5713

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.406
```

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

يتضح من خلال اختبار pesaran أنه لايوجد ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حيث تشير القيم الاحتمالية إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى غياب الارتباط التسلسلي

إعادة التقدير:

1-منهجية pcse :

الجدول رقم11 : نتائج تقدير منهجية pcse

```
Prais-Winsten regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:    ID                             Number of obs      =       221
Time variable:     T                              Number of groups   =        13
Panels:            heteroskedastic (balanced)     Obs per group:
Autocorrelation:   common AR(1)                                 min =        17
                                                                avg =        17
                                                                max =        17
Estimated covariances      =        13           R-squared          =    0.9863
Estimated autocorrelations =         1           Wald chi2(4)       =    970.19
Estimated coefficients     =         5           Prob > chi2        =    0.0000
```

lnPGDP	Het-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnPEX	.2446142	.0383115	6.38	0.000	.1695251	.3197033
lnPGOVS	.5862054	.0665835	8.80	0.000	.4557042	.7167067
lnPFDI	-.1458859	.0216311	-6.74	0.000	-.188282	-.1034897
lnPGCFC	.1251902	.0511762	2.45	0.014	.0248867	.2254938
_cons	1.018104	.1303114	7.81	0.000	.7626981	1.273509
rho	.8330732					

المصدر :من من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

بناءا على نتائج تقديرات منهجية pcse مع الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين يتضح لنا أنه إذا أرتفع الصادرات ب1%، مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع النمو الاقتصادي إلى 0.244 وذلك عند مستوى معنوية 1% ،أما إذا ارتفع الاتفاق الحكومي PGOVS ب1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب0.586 مع ثبات العوامل الأخرى ، وذلك عند مستوى معنوية1%، أما في ما يتعلق الاستثمار الأجنبي المباشر lnPFDI فإنه إذا ارتفع ب1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب0.1458 وذلك عند مستوى معنوية 1% أما فيما يخص الاستثمار المحلي PGCFC| إذا ارتفع ب1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب0.1251 مع ثبات العوامل الأخرى وذلك عند مستوى معنوية 1%

2-منهجية GLS

الجدول رقم12 : نتائج تقدير منهجية GLS

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.8342)

Estimated covariances      =        13          Number of obs      =       221
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups   =        13
Estimated coefficients     =         5          Time periods       =        17
                                                Wald chi2(4)       =   1108.50
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

lnPGDP	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnPEX	.2284855	.0336548	6.79	0.000	.1625233	.2944477
lnPGOVS	.6517979	.0612731	10.64	0.000	.5317048	.771891
lnPFDI	-.1563174	.0204491	-7.64	0.000	-.196397	-.1162378
lnPGCFC	.0863706	.0464497	1.86	0.063	-.0046692	.1774104
_cons	.9774399	.1213962	8.05	0.000	.7395077	1.215372

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات STATA V.15

بناءا على نتائج تقديرات منهجية GLS مع الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين يتضح لنا أنه إذا أرتفع الصادرات ب1%، مع ثبات العوامل الأخرى يرتفع النمو الاقتصادي إلى 0.228 وذلك عند مستوى معنوية 1% ،أما إذا ارتفع الاتفاق الحكومي PGOVS ب1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب0.651 مع ثبات العوامل الأخرى ، وذلك عند مستوى معنوية1%، أما في ما يتعلق الاستثمار الأجنبي المباشر lnPFDI فإنه إذا ارتفع ب1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب0.156 وذلك عند مستوى معنوية 0.014% أما فيما يخص الاستثمار المحلي |PGCFC إذا ارتفع ب1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب0.08 مع ثبات العوامل الأخرى وذلك عند مستوى معنوية 1%.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الخلفية النظرية لنماذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية(نماذج البانل) ثم إلى دراسة المتغيرات ، التي راينا أنها المحددة للنمو الاقتصادي(متغير تابع) في دول محل الدراسة . أما فيما يخص محدداتها (المتغيرات المفسرة)لهذه الدول فهي تختلف من دولة إلى اخرى باختلاف مسبباتها حيث قمنا بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي PRM نموذج الآثار الثابتة FEM ، نموذج الآثار العشوائية REM وتوصلنا إلى أن نموذج الآثار الثابتة FEM هو النموذج الأفضل. وبعدها اخضعنا هذا النموذج الى اختبارات التشخيص والمتمثلة في اختبار عدم ثبات التباين واختبار الارتباط التسلسلي وتبين من نتائج هذه الاختبارات الإحصائية أن النموذج يعاني من هذه المشاكل، بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج باعتماد على تقديرات PCSE و GLS.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه احد الاهتمامات الرئيسية للباحثين وصناع القرارات على حد سواء باعتباره المؤشر العام يشير الى طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة ويعكس الى حد كبير وضعية باقي مؤشرات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة الى انه يعد الهدف الرئيسي الذي تسعى جميع الدول الى تحقيقه وعلى أساسه يتم التحكم على مدى تقدم وتخلف الدول.

حيث ان رفع معدلات النمو الاقتصادي يستوجب معرفة اهم محدداته حيث ان التغير في هذه الأخيرة يؤدي الى التغير في النمو الاقتصادي وهذا ماتم اثباته من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها بهدف الوقوف على اهم محددات النمو الاقتصادي في دول مينا

نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ يتأثر النمو الاقتصادي بجملة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي من شأنها خفض أو رفع من معدله. هذه الفرضية صحيحة حيث وجدنا المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (الاستثمار، الانفتاح التجاري، الانفاق الحكومي) لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- ✓ من أهم محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو الصادرات، باعتبار أن أغلبية الدول بالمنطقة تعتمد على ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز.

نتائج الدراسة:

تبين الدراسة القياسية ان كل من الصادرات والاستثمار المحلي والانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي تمثل اهم محددات النمو الاقتصادي وذلك من خلال

- ✓ وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي حيث ان التغير في هذا الاخير بوحدة واحدة يؤدي الى تغير النمو الاقتصادي ب 0.586 وحدة وهذا ما يدل على ان الزيادة في الانفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي
- ✓ وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي حيث إذا ارتفع الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 0.1251 مع ثبات العوامل الأخرى.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.1458 وحدة وهذا ما يدل على ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

التوصيات:

- نظرا للتأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ينبغي العمل على تعزيز هذا الانفتاح من خلال تدعيم زيادة الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات
- فتح المجال امام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وذلك من خلال تطوير قوانين وتشريعات التي تنظم ذلك وتكوين استثمارات جديدة حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة من اجل رفع مستوى المعيشة للأفراد
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف ووفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع
- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير الموارد الأولية حماية للاقتصاد والبيئة
- البحث العلمي واشراك المخابر والجامعات في النشاط الاقتصادي لبلدان المنطقة.

وفي الأخير، ما يمكن قوله إن نتائج بحثنا، هذا مرهونة بالطريقة، المستخدمة في القياس ومدى مصداقية البيانات المعتمد، عليها والصادرة من البنك العالمي، وبالفترة المدروسة، ونشير في الأخير أن هذا الموضوع، جدير بالاهتمام والدراسة للوصول، إلى نتائج قد تفيد صانعي القرار، وترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول، إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.
- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997.
- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة "حسين حسن محمود" دار المريخ، الرياض,2006.
- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- دومينيك سالفاتور، ترجمة "فؤاد صالح"، **مبادئ الاقتصاد**، أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، لبنان,2001.
- رشاد العصار، عليان الشريف، **التجارة الخارجية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية، القاهرة، مصر، 2000.
- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.
- عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.
- عبد المجيد فدي، **مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الجزء الثالث.
- عدنان فضل أبو الهيجاء، **النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي**، دراسة حالة الأردن للفترة 1878-1998، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، 2005.
- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي، (الواقع، العوائق وسبل النهوض)**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية،1985.
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- قادة اقاسم، عبد المجيد قدي، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمد عبد العزيز، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الدامعية الاسكندرية، مصر,2006.
- محمد نادي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001.
- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 2005.
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- نزار سعد الدين العيسي، **الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان,2006.
- نزار سعدالدين، سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

❖ **الكتب بالفرنسية**

- Gilbert Abraham Frois, introduction à l'économie de développement, Armand colin édition, paris, 1993
- Kohli U, Analyse Macroéconomique, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 1999
- Philippe Aghion, Petre Howitt, Théorie de la croissance endogène, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000
- Robert j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, la croissance économique, Traduit par Fabrice Mazerolle, Ediscience international, paris, 1996

❖ **المذكرات:**

- بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012.
- بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.
- جلولي نسيمة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2017.
- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلب أسعار البترول لدى دول مينا، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد، 2013.
- دوايدي فريدة، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980–2017، مذكرة ماستر في الاقتصاد الكمي، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، 2019
- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.
- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وآثاره على النمو الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 1970–2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
- عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2016.
- عواودة دليلة، نواورية خولاء، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2013.
- غزالي محمد، تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مستغانم، 2018.
- قبور نور الدين، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة 1994–2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة سطيف، 2008.
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2013.
- نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مذكرة ماستر في تمويل التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، 2015.

- ناصر الدين القريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 2014.

❖ المجلات والملتقيات:

- حسين بن عارية، بطاهر سمير، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2011.
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.